مناهج تحقيق كتب تراجم النحاة: عرض ونقد

د. حسن خميس الملخ

جامعة آل البيت- الأردن

صحيح أنَّه لا يُعرَفُ على وجه اليقين متى بدأ الاهتمام بجمع أخبار النحاة، والترجمة لهم، وذكر مُصنّفاتهم ومجالسهم، وأخذ بعضهم عن بعض، وتصنيفهم على الطبقات أو المراتب أو المذاهب؛ لكنَّ المؤكَّد أنَّ هذا الاهتمام ظهر في القرن الثالث الهجريّ، ذلك أنَّ

المسلمين وقد مضى على بسطِ الإسلام سلطته شرقا وغربا أكثر من قرنين أدركوا حاجتهم التاريخيّة الضروريّة لتدوين الذاكرة التاريخيّة لعلوم العربيّة خوفاً من الخلط والنسيان والنَّحْل، فعقد ابنُ قُتَيبة المتوفَّى سنة 272هـ باباً في كتابه (المعارف) ترجم فيه لأبرز النحويّين قبله في القرنين الهجريّين الثاني والثالث، وسَلَكهم تغليباً ضمن باب رواة الشعر(31)، واتخذَ أبو الطيّب الحلبيّ المتوفَّى سنة 351هـ من فشُوّ الخلط في سِيَر علماء العربيّة بين ضَعَفة مُتعاطي العربيّة، وأهل العصبيّة، والنُّسّاخ سبباً أساساً لعمل كتابه (مراتب النحويّين)(32) توثيقاً لأسماء النحاة وشيوخهم وتلامذتهم وأخبارهم وأعمالهم العلميّة.

وقد ساعدَ العلماءَ على العناية بأخبار علماء العربيّة ولا سيّما علماء النحو واللغة أمرانِ مهمّان:

الأوّل: وجود مؤلّفات علميّة في اللغة والنحو لبعضِ علماء القرن الثاني الهجريّ وأوّل القرن الثالث، ككتاب سيبويه، وكتاب العين، وكتب الكسائيّ، والفرّاء، وأبي عُبيدة، وأبي زيد الأنصاريّ، والأصمعيّ، والأخفش الأوسط، وغيرهم، وهذه المؤلّفات تُشكِّل بتتابُعِها تاريخاً من الممارسة العلميّة في النحو والصرف واللغة، فتستأهلُ الدراسة والتقييم لمعرفة مثلث التأثّر والتأثير والإضافة، وهذا المثلث له ظِلال خارجَ الكتب المدروسة تتمثّل بمعرفة أخبار مؤلِّفي تلك الكتب.

الثاني: ظهور الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين، واشتداده في القرن الثالث الهجريّ أيام المبرِّد البصري، وثعلبٍ الكوفيّ؛ ذلك أنَّ هذا الخلاف استدعى الذاكرة التاريخيّة للنحو وعلمائه قَصْدَ إبراز مكانة العلماء المحتجّ بآرائهم، والإفادة من تجربتِهم العلميّة في تقنين العربيّة منهجاً وتحليلاً، وتبويباً، ومصطلحاً، واختيارا، وترجيحا، وتعليلا، وتفسيرا، وقَبولاً، ورفضاً، وتعميماً، وتقييداً؛ لأنَّ اسم النحويّ يستدعي أخباره التي تؤهّله ليكونَ فَيْصلاً في مسألة الخلاف، كاستدعاء اسم الخليل بن أحمد، أو سيبويه، أو الكسائيّ، أو الفرّاء، أو الأخفش للأخبار العلميّة عن كلِّ واحدٍ منهم.

---

(31) يُنْظَر: ابن قُتيبة، المعارف، ص 300-304.

(32) يُنْظَر: أبو الطيّب الحلبيّ، مراتب النحويّين، ص 17-19.

لهذا قد يكون المبرِّد المتوفَّى سنة 285هـ في كتابه (طبقات النحويّين البصريّين وأخبارهم) [33] أوّل من ألَّف كتاباً مستقِلاً في تراجم النحويّين بتأثير خلافه العلميّ مع أبي العباس ثعلب الكوفيّ؛ إذ جعل كتابه خاصّاً بتراجم نحاة البصرة وحدَهم على منهج الطبقات. فردَّ عليه ثعلب بكتابٍ على المنوال نفسِه[34].

ثمّ تتابعت كتب تراجم النحاة ككتاب (تاريخ النحويّين) لأبي بكر التاريخيّ المتوفَّى أوّل القرن الرابع ترجيحاً[35]، وكتاب (أخبار النحويّين أو النحاة) لابن دُرُسْتويه المتوفَّى سنة 347هـ[36]، وكتاب (مراتب النحويّين) لأبي الطيّب الحلبيّ المتوفَّى سنة 351هـ، وكتاب (أخبار النحويّين البصريّين) لأبي سعيد السِّيْرافيّ المتوفَّى سنة 368هـ، وكتاب (طبقات النحويّين واللغويّين) لأبي بكر الزُّبَيديّ الأندلسيّ المتوفَّى سنة 379هـ، وكتاب (المقتَبَس في أخبار النحاة) للمرزبانيّ المتوفَّى سنة 384هـ، وكتاب (أخبار النحاة) لأبي عبدالله اليمنيّ المتوفَّى سنة 400هـ[37]، وغيره من الكتب حتى ظهرت الموسوعات الكبرى في تراجم النحاة، ككتاب (إنباه الرواة على أنباه النحاة) للقفطيّ المتوفَّى سنة624هـ، وكتاب (طبقات النحاة واللغويّين) لابن قاضي شُهبة المتوفَّى سنة 851هـ[38]، وكتب الطبقات الثلاث: الكبرى، والوسطى، والصُّغرى في تراجم النحاة واللغويّين للسيوطيّ المتوفَّى سنة 911هـ.

---

[33] يُنْظَر: النديم، الفهرست، ص 94.

[34] لا نعرف اسم كتاب ثعلب في الترجمة لنحاة الكوفة، فليس له كتابٌ قطعيّ الدلالة في عنوانه على تراجم النحويّين واللغويّين الكوفيّين، غيرَ أنَّ أبا بكر التاريخيّ قال في مقدّمة كتابه (تاريخ النحويّين): "وقد اجتهد أبو العباس محمد بن يزيد الأزديّ، وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيبانيّ في مثل ما أودعناه كتابنا من أخبار النحويّين، فما وقعا إلينا ولا طارا". يُنظر: السيوطيّ، تحفة الأديب في نحاة مُغني اللبيب، ج 1، ص 129 (بتحقيقنا).

[35] لا نعرف سنة وفاته، لكنَّه من تلامذة المبرِّد وثعلب، ومات قبل ابن درستويه المتوفى سنة 347هـ، وترجمته سقطت من كتاب معجم الأدباء لياقوت الحمويّ، مع أنَّه أشار إليه في مقدمة كتابه، لكنَّ السيوطيّ احتفظَ بها في تحفة الأديب. يُنْظَر: ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، ج 1، ص 5–6. والسيوطيّ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج 1، ص 128–129 (بتحقيقنا).

[36] يُنْظَر: النديم، الفهرست، ص 100. والسيوطيّ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج 1، ص 328.

[37] يُنْظَر: ابن قاضي شُهبة، طبقات النحاة واللغويّين، ص 104.

[38] حقَّق الدكتور محسن غياض قطعة منه تحتوي تراجم المحمدين من النحاة واللغويّين ليسَ غير سنة 1974م؛ لهذا لا تكفي هذه القطعة منه للدراسة ولا سيّما أنّنا قُمنا بجمع ما عرفنا عنه من مخطوطات الكتاب لنشره

على أنَّ تراجم النحاة ليست محصورة في كتب تراجم النحاة، فثمة تراجم ضافية لهم في كتب الأدباء ككتاب (معجم الأدباء) لياقوت الحمويّ، وفي كتب التراجم العامة ككتاب (الوافي بالوَفيات) للصفديّ، وفي كتب البلدان ككتاب (تاريخ بغداد) للخطيب البغداديّ، وكتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر، وكتاب (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي، وغيره، عدا كتب الأدب، والأخبار، ورجال الحديث النبويّ، وكتب الشواهد النحويّة، والموسوعات العامة.

ويتجاوز البحث دراسة أهميّة كتب تراجم النحاة، ومناهج تأليفها، والموازنة بينها؛ ذلك أنَّه يتغيّا بالعرضِ والنقد دراسةَ مناهج تحقيق عشرةٍ من كتب تراجم النحاة المطبوعة المتداولة من الأركانِ الأربعة الآتية للتحقيق العلميّ لهذا النوع من الكتب، وهي:

أ- كفاية المخطوطات للتحقيق.

ب- أهليّة المحقِّق لدراسة المخطوط وتحقيقه.

ت- حواشي المحقِّق بين التخفيف والإثقال.

ث- كفاية الفهارس الفنيّة.

وهذه الأركان تصلح من وجهة نظرنا لتقييم منهجيّة تحقيق النصّ المخطوط شرط أن يكونَ النصُّ المحقّق بشهادة أهل الاختصاص ممّا يستأهلُ أن يُحقّق، فمن بين ملايين المخطوطات العربيّة لا نحتاج إلى تحقيق أكثر من خمسةٍ بالمئة أو عشرة بالمئة في أحسن الأحوال[39] إذا خضعت النصوصُ المخطوطة إلى قراءة فاحصةٍ معمّقةٍ تمحصّ الجيد الذي يضيف من المكرور أو الضعيف، يقومُ بها أهل الاختصاص في الحقل المعرفيّ مع الحاجة الضروريّة إلى تنسيق الجهود عند الشروع بتحقيق أيّ مخطوط؛ لكي لا يضيعَ جهد باحث أو أكثر عندما يتفاجأ برؤية المخطوط الذي يعمل على تحقيقه محقّقاً على يد باحثٍ آخر.

وكتب تراجم النحاة التي يدرسها البحث حسب الأقدم في التأليف هي:

كاملاً بعد تحقيقه بإذن الله، فلعلّه أكبر كتاب في عدد تراجم النحاة واللغويّين في تاريخ العربيّة؛ إذ يزيد عن عدد تراجم بغية الوعاة المختصرة من الطبقات الكبرى للسيوطيّ بعدة مئات من التراجم.

(39) لا توجد إحصائيّات دقيقة بشأن عدد المخطوطات العربيّة، لكنَّها لا تقلّ عن ثلاثة ملايين مخطوط مع تكرار العناوين، وقد تزيد إذا عرفنا أنَّ كثيراً من الأسر العريقة لا تفصح عن المخطوطات التي في مكتبات أجدادها لأسبابٍ مختلفة.

1. مراتب النحويّين لأبي الطيب الحلبيّ المتوفَّى سنة 351هـ بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
2. أخبار النحويّين البصريّين لأبي سعيد السيرافيّ المتوفَّى سنة 368هـ بتحقيق: محمد إبراهيم البنّا.
3. طبقات النحويّين واللغويّين للزُّبيديّ المتوفَّى سنة 379هـ بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
4. نور القبس المختصر من المقتبس، تأليف المرزبانيّ المتوفَّى سنة 384هـ، واختصار اليغموريّ المتوفَّى سنة 673هـ بتحقيق: رُودُلف زلهايم.
5. تاريخ العلماء النحويّين للقاضي المفضّل المتوفَّى سنة 442هـ بتحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو.
6. نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباريّ المتوفَّى سنة 577هـ بتحقيق: إبراهيم السامرائيّ.
7. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطيّ المتوفّى سنة 624هـ بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
8. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين لعبد الباقي اليماني المتوفَّى سنة 743هـ بتحقيق: عبد المجيد دياب.
9. بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة للسيوطيّ المتوفَّى سنة 911هـ بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
10. تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطيّ المتوفَّى سنة 911هـ بتحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة.

ومعروف أنَّ بعضَ الكتب قد حُقِّقَ غيرَ مرّةٍ، ككتاب (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)[40]، لكنّنا لأغراضِ الدراسة نلتزم بتحقيق واحد، وقد نشير إلى غيره قَصْد الموازنة والمفاضلة وإظهار المباينة في الدراسة والتحقيق، كما أنّنا لأغراض الدراسة سندرس منهج تحقيق الكتب حسب المحقّق مع مراعاة أقدميّة مؤلِّف الكتاب المحقَّق على النحو الآتي:

[40] يُنْظَر: السيرافيّ، أخبار النحويّين البصريّين، مقدمة المحقّق، ص 21.

1-منهج محمد أبو الفضل إبراهيم، ويتمثّل في أربعةٍ من كُتب هذا البحث، هي: مراتب النحويّين، وطبقات النحويّين واللغويّين، وإنباه الرواة، وبغية الوعاة مع الإفادة من نشرته غير المعتمدة في البحث لكتاب نزهة الألبّاء.

2-منهج محمد إبراهيم البنّا، ويتمثّل في تحقيقه كتاب أخبار النحويّين البصريّين.

3-منهج رُوْدُلف زلهايم، ويتمثّل في تحقيقه كتاب نور القبس.

4-منهج عبد الفتّاح محمد الحلو، ويتمثّل في تحقيقه كتاب تاريخ العلماء النحويّين.

5-منهج إبراهيم السامرائيّ، ويتمثّل في تحقيقه كتاب نزهة الألبّاء.

6-منهج عبد المجيد دياب، ويتمثّل في تحقيقه كتاب إشارة التعيين.

7-منهج حسن الملخ وسهى نعجة، ويتمثّل في تحقيقهما كتاب تحفة الأديب.

1- منهج محمد أبو الفضل إبراهيم:

محمد أبو الفضل إبراهيم (1905-1981م) قارئ مخطوطات محترف، اكتسبَ شهرة واسعة في عالم المخطوطات نتيجة خبرته المتراكمة النامية في عمله سنواتٍ طوالاً في أحد أهمّ مراكز المخطوطات في العالم، وهو دار الكتب المصريّة، وقد تدرَّج في المهامّ حتى صار مُديراً للقسم الأدبيّ فيها، ثم رئيساً للجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة[41].

وقد عمل بين عامي 1954م و1973م على تحقيق خمسة من أهمّ كُتب تراجم النحاة واللغويّين، هي: طبقات النحويّين واللغويّين، ومراتب النحويّين، وبُغية الوعاة، وإنباه الرواة، ونزهة الألبّاء، اتّضَح فيها منهجه في تحقيق كُتب تراجم النحاة، ولا سيّما في كتاب إنباه الرواة، فقد قال في مقدمة تحقيقه كتاب نزهة الألبّاء: "وقمتُ بالعمَل فيه على الطريقة التي سِرتُ عليها في كتاب إنباه الرواة؛ من الرجوع إلى الأصول، وتحرير النصّ، وردّ المحرَّف إلى أصله، وإيضاح المبهَم، وتفسير ما احتاجَ إلى تفسير، والتعليق حيث المقامُ يحتاج إلى التعليق، وذِكر مراجع كلّ ترجمة في الحواشي"[42].

---

[41] يُنْظَر في سيرته العلميّة: جريدة الأسبوع الأدبيّ، العدد 705 الصادر في تاريخ 2000/4/22م.

[42] يُنْظَر: أبو البركات الأنباريّ، نزهة الألباء، مقدمة المحقّق، ص 10 (نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم).

والحقُّ أنَّ الرجل قد التزمَ المنحى العام للخطوات الإجرائيّة التي ذكرَها مع مقدمة موجزة لكلّ كتاب، فيها حديث عام عن الكتاب ومضمونه ومؤلِّفه ومخطوطات تحقيقه، وخاتمة فيها فهارسُ فنيّة علميّة متنوّعة نافعة دقيقة مع إهماله عمل فهرس للآيات القرآنيّة أحياناً، كما في مراتب النحويّين، وطبقات النحويّين واللغويّين، وإنباه الرواة، وبغية الوعاة.

ولعلَّ أوّل أعماله في تراجم النحويّين تحقيقه كتاب طبقات النحويّين واللغويّين للزُّبيديّ سنة 1954م عن مخطوطة واحدة محفوظة بدار الكتب المصريّة، وأعاد تحقيقه سنة 1973م مستعيناً بنسخة مخطوطة ثانية تحصَّل على صورة منها معهدُ المخطوطات بجامعة الدول العربيّة من الأصل المحفوظ في المكتبة الملكيّة بالرباط(43)، وكان سبب إعادة التحقيق إقرار المحقّق بنقص بعض النصوص في المخطوطة الأولى، وبما اعترى التحقيق من هِنات في القراءة واللغة والضبط وبعض أخطاء الفهرسة(44)؛ لأنَّ حرص المحقّق على إخراج الكتاب كان أكثر من حرصه على استنفاذ الوقت في البحث والتنقيب والتدقيق.

وقد وقع له هذا الأمر في تحقيقه كتاب مراتب النحويّين لأبي الطيب الحلبيّ سنة 1955م؛ إذ أعادَ إخراجه سنة 1974م مصحَّحاً مما اعتراه من نقص عامّ(45).

ويؤخذُ على المحقّق الفاضل قلّة اهتمامه بجمع مخطوطات ما يحقّقه إذا كانت خارجَ مصر إلا إن استحضرته مؤسّسة ما في مصر، وقد وقع له هذا الأمر في كتب التراجم كلّها التي أخرجها؛ لهذا يحتاج بعضُ كتبه إعادة تحقيق بالاغتناء بالعودة إلى مخطوطات جديدة، خاصة كتاب بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة للسيوطيّ؛ فقد حقّقه باعتماد مخطوطتين في مصر أضاف إليهما طبعة قديمة كانت قد نُشِرت سنة 1336هـ يشيع فيها الخطأ والتحريف(46)، وهذا لا يكفي في تحقيق هذه الموسوعة المهمة جدا في تراجم النحويّين واللغويّين بسبب وجود عدة نسخ مخطوطة من الكتاب في مكتبات المخطوطات في تونس، وبرلين، بريطانيا، واليمن، والمغرب، والقدس، وتركيا، وسورية، والعراق، وهولندا عدا وجود نسخة مقابلة عن أصل بخط السيوطيّ نفسه يحتفظ بها معهد الدراسات الشرقيّة

(43) يُنْظَر: الزُّبيدي، طبقات النحويّين واللغويّين، مقدمة المحقّق، ص 4-5.

(44) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، مقدمة المحقّق، ص 5.

(45) يُنْظَر: أبو الطيّب الحلبيّ، مراتب النحويّين، مقدمة المحقّق للطبعة الثانية، ص 3-4.

(46) يُنْظَر: السيوطيّ، بغية الوعاة، مقدمة المحقّق، ج 1، ص 8-9.

بلنينجراد[47]. وثمة نسخة خطيّة مُبيّضة قد تكون بخط السيوطيّ تحتفظ بها المكتبة الوطنيّة بباريس باسم (طبقات النحاة الوسطى) تحت الرقم (2119) عنها صورة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنيّة، وبغية الوعاة هو الاسم الذي استقرَّ عليه السيوطيّ لكتابه طبقات النحاة الوسطى[48]، لكنَّ المحقّق لم يحقّق اسم الكتاب جيداً، لأنَّ مقدِّمات كتبه في تراجم النحويّين لا تعدُّ دراسةً علميّة كافية للكتاب المحقّق، من هنا يكون الفضل الأكبر لمحمد أبو الفضل إبراهيم متمثلاً في إخراج نصّ المخطوط مطبوعا بالطباعة الحديثة.

وتعجّل عندما نشر كتاب نزهة الألباء لأبي البركات الأنباريّ، فقد سوّغ إعادة النشر بوجود طبعة حجر قديمة صدرت سنة 1294هـ، ووجود مخطوطتين من الكتاب واحدة كاملة والأخرى مختصرة، فحقّق الكتاب ونشره لأوّل طبعة من تحقيقه سنة 1967م[49] مع أنَّ الكتاب صدر محقّقاً قبل ذلك مرتين: الأولى في باريس بتحقيق: عامر عطيّة سنة 1957م، ولم نقف عليها، والثانية في بغداد بتحقيق: إبراهيم السامرائيّ سنة 1959م، وقد رجع في تحقيقها إلى مخطوطتي محمد أبو الفضل مع الإفادة من مخطوطة ثالثة غير كاملة كانت تحتفظ بها مكتبة الأوقاف العامة في بغداد[50].

وعلى منهج تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم لمتن المخطوطات التي حقّقها مأخذان:

الأوّل: فوات الإحالة على المصادر والمراجع التي ترجمت لصاحب الترجمة، ففي ترجمة أبي بكر محمد بن علي الملَقَّب بـ(مَبْرَمان) أهمل في طبقات النحويّين واللغويّين الإحالة على ترجمته[51]، وكذا فعل عند الترجمة له في بغية الوعاة[52]. أمّا في ترجمته الواردة في إنباه الرواة فقد أحال على عدة مصادر[53].

ويفتقد عند الإحالة إلى مصادر الترجمة أحيانا الحسَّ التاريخيّ؛ لأنَّه يتقيّد عند سرد المصادر بترتيبها ترتيباً ألفبائيّا، والأفضل أنْ تُرَتَّب ترتيباً تاريخيّاً تصاعديّاً حسب سنة وفاة

---

(47) يُنْظَر: محمد الشيباني وأحمد الخازندار، دليل مخطوطات السيوطيّ وأماكن وجودها، ص 128.

(48) يُنْظَر: السيوطيّ، تحفة الأديب، دراسة المحقّقين، ج 1، ص 26-28 (بتحقيقنا).

(49) يُنْظَر: أبو البركات الأنباريّ، نزهة الألباء، مقدمة المحقّق، ص 8-9 (نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم).

(50) يُنْظَر: أبو البركات الأنباريّ، نزهة الألباء، مقدمة المحقّق، ص 11-13 (نشرة إبراهيم السامرائيّ).

(51) يُنْظَر: الزُّبيديّ، طبقات اللغويّين والنحويّين، ص 114.

(52) يُنْظَر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ج 1، ص 175-176.

(53) يُنْظَر: القفطيّ، إنباه الرواة، ج 3، ص 189.

المؤلِّف؛ لتظهر المحاسن والمساوئ في الترجمة من حيث: التأثّر، والتأثير، والزيادة، والاضطراب، وتاريخ الروايات والأخبار، والموازنة بينها بالتتبع والمقارنة، والظلال التاريخيّة كنصّ مؤلِّف ما على رؤية كتابٍ، أو عدم وجوده، الأمر الذي يساعد في بناء سيرة كتابٍ ما للمترجَم وسيرورته.

وأمّا الثاني، فضعف عناية المحقّق بتخريج المسائل العلميّة غير المعجميّة، أو توضيحها بالشرح والتعليق من مظانّها العلميّة، ففي ترجمة ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله في بغية الوعاة، قال السيوطيّ ما نصّه: "ومن أغربِ ما رأيته في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني، قال في شواهد المبتدأ:

ولولا بنوها حولَها لخطبتها

كذا وقع في كتاب ابن الناظم، وكذا في شرح الكافية والخلاصة لأبيه، وهو تصحيف"[54]، فمرَّ المحقّق على هذا النصّ من غير أيّ تعليق أو توضيح أو تخريج أو استدراك.

والتصحيف الوارد في هذا النصّ يتعلّق بكلمة (لخطبتها) فالصواب (لخَبَطتها) وهو من شواهد ابن مالك في شرح الكافية الشافية، استشهَد به على عدم حذف خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة لأنَّه مبتدأ مقيَّد[55]، كما استشهد به ابنه في شرح الخلاصة (الألفيّة) حين قال: "وقد يُعلَّق امتناع الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدأ، فإن لم يدلّ على ذلك دليل، وجبَ ذِكره كقول الزبير رضي الله عنه:

ولولا بنوها حَولَها لخبطتُها   كخَبطةِ عُصفورٍ ولم أتلعْثَمِ"[56]

وقد أدّى ضعف عناية المحقّق بالمسائل العلميّة إلى إغفاله عمل فهرسٍ لها في كتبه كلّها عدا فهرسٍ للغة في مراتب النحويّين.

وعلى الإجمال، فقد كان محمد أبو الفضل إبراهيم رحمه الله مَعنيّا بقراءة النصّ، وإقامة لغته أكثر من خدمته بالتعليقات العلميّة، فمكتبته في التحقيق تاريخيّة غنية بكتب التاريخ،

---

(54) السيوطيّ، بغية الوعاة، ج 1، ص 133.

(55) يُنْظَر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 152.

(56) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، ص 87.

لكنَّها فقيرة بكتب النحو والصرف والفقه والقراءات والحديث النبويّ وغيرها من لوازم الخدمة العلميّة للمخطوط.

2- منهج محمد إبراهيم البنّا:

نهضَ الدكتور محمد إبراهيم البنّا سنة 1985م بعبء إعادة تحقيق كتاب (أخبار النحويّين البصريّين) لأبي سعيد السيرافيّ المتوفّى سنة 368هـ بعد أن تبيَّن أن النشرة الأولى للكتاب التي أصدرها المستشرق الألمانيّ فريتس كرنكو سنة 1936م غير دقيقة، كما تبيَّن أنَّ النشرة الثانية التي أصدرها طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي سنة 1955م اعتمدت النشرة الأولى بعثراتها وثغراتها، وليس فيها ما يدلّ على اعتماد مخطوطة ما(57).

والدكتور محمد إبراهيم البنّا أستاذ معروف في الدراسات النحويّة واللغويّة؛ فجاء عمله علميّاً من أربع زوايا مهمة دالّة على منهجيّته في التحقيق:

أولاها: أنَّه اعتمد مخطوطتين، الأولى منهما كُتِبت سنة 376هـ بعدَ ثماني سنوات من وفاة السيرافيّ وهي مخطوطة ألفيّة(58)، فيها تصحيح ومقابلة ومعارضة، وعدَّها الأصل مع الاستعانة بمخطوطة ثانية ناقصة.

وثانيتها: أنَّه أحسنَ خدمة الكتاب علميّاً بحواشٍ علميّة مناسبة كاشفة موضِّحة من غير إثقال.

وثالثتها: أنَّه قدَّم للكتاب بدراسة كافية عن منهج الكتاب، وشخصية مؤلِّفه، ومنهجه هو في تحقيقه(59).

ورابعتها: أنَّه ألحقَ بالكتاب فهارسَ متنوّعة دقيقة صحيحة الإحالة(60)، لكنَّها تخلو من فهرس للمسائل العلميّة الواردة في الكتاب.

ويمكن التدليل على نجاح محمد إبراهيم البنا في تحقيق الكتاب بتحليل المقتطف الآتي:

---

(57) صدر الكتاب لأول مرة سنة 1294هـ/1876م في القاهرة بطبعة نشريّة على الحجر، ثم حقّقه عطية عامر ونشره في باريس سنة 1957م، ثم حققه إبراهيم السامرائيّ ونشره النشرة الأولى في بغداد سنة 1959م، ثم حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ونشره النشرة الأولى سنة 1967م. يُنْظَر: عبد الهادي الفضلي، فهرست الكتب النحويّة المطبوعة، ص 217-218.

(58) المخطوطات الألفيّة هي التي يزيد عمرها عن ألف سنة.

(59) يُنْظَر: السيرافيّ، أخبار النحويّين البصريّين، مقدمة المحقّق، ص 5-22.

(60) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 127-156.

وروى(٥) عن عبد الله بن بريدة(٦) قال: قيل لأبي الأسود الدؤلي: أتعرّف(٧) فلاناً؟ قال: لا، فإنه [١٨] يتسارع في أطماعكم ويتثاقل عن حوائجكم، ولكن عرفوا فلاناً، فإنه(٨) الأهيس(٩) الأليس الملدّ(١٠)

(١) الخبر في اللسان، مادة صقع، والإنباه (١٦/١).
(٢) انظر الخبر في مراتب النحويين ٩، واللسان، مادة: زور، مرر، غرر.
(٣) من الزور وهو: الميل، وتماره: تلتوي عليه وتخالفه، وتشاره: تفعل به الشر، وكذلك تضاره تفعل به الضرر.
(٤) الحظوة: المكانة، ويقال: حظيت المرأة عند زوجها وبظيت. وهذا إتباع.
(٥) انظر الخبر في: اللسان، مادة: هيس، ليس.
(٦) تابعي، روى عن أبيه بريدة بن الحصيب وابن عباس وابن عمر وأبي الأسود وغيرهم. توفي سنة ١١٥.
انظر: تهذيب التهذيب (١٥٧/٥ – ١٥٨).
(٧) أي: أتجعله عريفاً؟ والعريف: القيم بأمور القوم وسيدهم.
(٨) يبدو أن هذا الكلام عائد على الشخص الذي تهاجم أبو الأسود عن تعريفه.
(٩) الأهيس: الذي يهوس، أي: يدور، والأليس: الذي لا يبرح مكانه، يعني أنه يجيء و في طلب ما يأكله فإذا حصله جلس فلم يبرح. وهذا الكلام تمثيل. هذا والأصل في الأهيس أن يقال: الأهوس، لأن عينه واو، ولكن قيل بالياء لمزاوجة أليس.
(١٠) لم أجد الملد، وفي الأصل: المجلس مكان الملحس، وفي النهاية لابن الأثير مادة –

٣٧

أحسنَ محمد إبراهيم البنّا في هذا المقتطف في ضبط النصّ، وقراءته مع التعريف بعبدالله بن بُريدة تعريفاً صحيحاً مع تحديد سنة وفاته الصحيحة[61]، في الوقت الذي احتزل فيه طه الزيني ومحمد خفاجي التعريف بذكر الكنيّة مع الخطأ في تحديد سنة الوفاة، وقرآ كلمة (أنُعرِّف) من العِرافة (أتعرف)، فتغيَّر المعنى، واضطرا للخطأ في قراءة كلمة (عرِّفوا) فقرآها (أعرف) مع النصّ في الحاشية على أنَّ الأصل (عرفوا)، ولم ترد كلمة (الأليس) في نصّهما، وهو ما يدلّ على التعجّل وعدم التدقيق في معنى النصّ[62].

وثمة مخطوطة ثالثة من الكتاب نُسِخت في العصر الحديث سنة 1367هـ وقيمتها متواضعة بسبب تأخرها، ومع ذلك غابَ عن الجميع الإفادة منها في التحقيق[63].

لكنْ، يبدو أنَّ محمد إبراهيم البنا تعجَّل قليلا في إخراج الكتاب، فعلَّقَ على الإعلال الصرفيّ في كلمة (الأهيس) بقوله، "الأصل في الأهيس أن يقال الأهوس" على القياس، وأهمل التعليق على معنى كلمة (الأليس)، وتابَعَ من سبقه في إثبات كلمة (الملَدّ) وأتبعها بكلمة (الملحس)؛ ذلك أنَّ القراءة الصحيحة المتأنية هي "فإنَّه الأهيس الأليس المُلَذّ المجلس" والمعنى: الرجل الشجاع المشتهى الجلوس إليه، وقد وردت المزاوجة (أهيس أليس) بمعنى

(61) يُنْظَر: الذهبي، سِيَر أعلام النبلاء، ج 5، ص 50–52.
(62) السيرافيّ، أخبار النحويّين البصريّين، نشرة الزيني وخفاجي، ص 15.
(63) المخطوطة موجودة على الشابكة في موقع المصطفى: www.al-mostafa.com .

الشجاع في مادة (ليس) في معجم لسان العرب[64]. أمّا كلمة (الملَذّ) بالذال، فلا يستقيم المعنى إلا بها.

والقضية المهمة في هذا النصّ أنَّ من الضروري في صنعة التحقيق احترامَ النصّ من غير تغييره إلا لضرورة علميّة مُلجئة مع التدقيق في انسباك المعاني، والإحاطة بما يمكن أن يسمَّى بعادات الكتابة عند النُّسّاخ، ومنها إهمال الإعجام بسبب السرعة في النسخ أو زَوغان النظر، أو نوعية القلم أو الورق، أمّا تحديد الكلمات التي تحتاج إلى تعريف وشرح فمسألة جدليّة نسبية عُرفيّة تتفاوت فيها الآراء حسب الحدس والخبرة؛ لأنَّها تتعلق بمدى المعرفة اللغويّة الدلاليّة عند المتلقّي في العصر الحديث.

3- منهج رُوْدُلف زلهايم:

عكَف المستشرق الألمانيّ رُوْدُلف زلهايم سنواتٍ[65] على تحقيق كتاب نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، وهو الذي اختصره الحافظُ اليغموريّ المتوفّى سنة 673هـ من كتاب المرزبانيّ المتوفّى سنة 384هـ المعروف بـ(المقتبس) حتى فرغ من تحقيقه ونشره سنة 1964م في ألمانيا.

وثمة ملحوظة علميّة تتعلَّق بكتاب المقتبَس نفسه، فهذا الكتاب عالَمٌ شرقيّ مليء بأخبار النحاة وطرائفهم ومجالسهم، وما قالوه، وما قيل عنهم، وفيهم من روايات وأقوال، بعضُها نسجه الخيال، ودخل فيها الافتعال حتى صار عالَم النحاة كعالَم الشعراء في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني على قيمته العالية، فجاء كتاباً حفيلاً كبيراً استحقَّ أن يُسمَّى بـ(مسنَد النحويّين) كما قال ياقوت الحمويّ[66]، قام منهج مؤلِّفه على استنفاد الجهد في جمع الأخبار والروايات والآراء وحشوها في الكتاب من غير تمحيص أو تدقيق؛ فليس هدفه الترجمة العلميّة الدقيقة على الدوام، بل بناءُ عالَمٍ للنحاة والأدباء والشعراء والعلماء يسرق الألباب، ويشنّف الآذانَ، تمتزج فيه الحقيقة بظلالٍ لا حقيقة فيها؛ لبناء صورة عجائبيّة لعالَم العلماء، تُظهِرُ العالِمَ في الغاية من الذكاء في موقفٍ، والغاية من السذاجةِ في موقف آخر؛ فهو يمثّل

---

(64) يُنْظَر: ابن منظور، لسان العرب، (ليس).

(65) يُنْظَر: اليغموريّ، نور القبس، ص 38 من دراسة المحقّق.

(66) يُنْظَر: ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، ج 1، ص 6.

الذاكرة الشعبيّة عن النحاة؛ لهذا ازورَّ بعضُ علماء التراجم عنه، ونقلوا عنه بحذَرٍ شديد، مكتفين بالفوائد المهمة؛ ذلك أنَّهم في تأليفهم كتبَ التراجم كانوا أقربَ إلى منهج علماء الحديث في كتب تراجمهم، كما في مراتب النحويّين لأبي الطيّب الحلبيّ، وطبقات النحويّين واللغويّين للزُّبيدي، وطبقات النحويّين البصريّين لأبي سعيد السيرافيّ من الذين عاصروا المرزبانيّ، وترجموا للنحاة واللغويّين باعتماد الصورة العامة لمنهج المحدّثين في الترجمة بطيّ الأخبار غير الموثوقة، وإطلاق الأحكام التوثيقيّة، مثل: الثقة، والحافظ، والمدقّق، والورع، والزاهد، وصحيح العقيدة، و... إلخ.

وكيفَ دارَ الأمر، فكتابُ نور القبس كتابٌ مهمٌّ يستحقّ المستشرق الألمانيّ الذي حقّقه الشكرَ والتقدير، فقد اعتمد في تحقيقه النسخة الوحيدة من مخطوطته، واستعان بنسخة وحيدة أخرى غير كاملة من مخطوط المختار من كتاب المقتبس لعليّ بن حسن[67].

وقام منهج تحقيق الكتاب على العناية بضبط النصّ المحقّق ضبطاً دقيقاً، والمقابلة بينه وبين النصوص المشابهة في كتب الأخبار والتراجم والتاريخ لإثبات الفرق، واستكمال النقص، مع التقدمة للكتاب بدراسة جيدة، دقّق فيها المحقّقُ اسمَ المختصِر، وكتابه، وأبان عن منهجه في التحقيق، ثمّ ذَيَّل الكتاب بفهارس فنيّة متنوعة دقيقة، أردفها بصور جميلة من المخطوط، وأتبعها بدراسة باللغة الألمانيّة عن الكتاب، وكانَ عالِماً أميناً حصيفاً مقدِّراً فضْلَ أصدقائه وزملائه، فشكرَ الأستاذ خالد إسماعيل علي على إعانته إيّاه في مسائل اللغة[68].

لكنْ، ثمة مآخذ تؤخذ على منهج تحقيق الكتاب، هي:

المأخذ الأوّل: ذكر المحقّق أنَّ ما تردّد في المخطوطة من أخطاء بسبب زلّة القلم من وجهة نظره، صحّحَها على العموم من غير الإشارة إليها[69]. وهذه مُصادرة علميّة لِحَقِّ صاحبِ المخطوط أو ناسخِه، فلا يجوز التصحيح بلا إشارة أو إحالة، فزلّة القلم لا معيار لها في العلم، والموضوعيّة تقتضي الإثبات مع التنبيه على الخطأ في الحاشية.

المأخذ الثاني: لم يُحِل المحقّق عند بداية كلّ ترجمة إلى مصادر الترجمة ومراجعها، وهي من الإحالات الضروريّة في تحقيق النصوص.

---

(67) يُنْظَر: اليغموريّ، نور القبس، ص 19، 24 من دراسة المحقِّق.

(68) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 40 من دراسة المحقِّق.

(69) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 38 من دراسة المحقّق.

المأخذ الثالث: اتّبع المحقّق طريقة غريبة في الإشارة إلى الهوامش عدّها أوضحَ طريقة، فيذكر في الهامش رقم السطر الذي فيه من المتن ما سيُعلَّق عليه في الحاشية، ثم الكلمة أو العبارة التي سيعلّق عليها، ثم التعليق والتوثيق[70]. وهذا المنهج غير سليم إلا إذا رقَّم أسطر المتن كلّها، كما أنَّ نقل ما سيعُلَّق عليه تكرار وإثقال.

المأخذ الرابع: خرّج الآيات القرآنيّة داخل المتن بين قوسين، داخلهما رقم السورة على رقم الآية أو الآيات[71]، وهو منهج غير قويم، فالصواب ذكر السورة، ثم رقم الآية أو الآيات.

المأخذ الخامس: لم يخرِّج المحقّق الأحاديث النبويّة وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم[72]، ولم يميّز في الفهرس بين الحديث النبويّ، والحكمة، والقول، والمثل؛ ذلك أنَّه جعلها في فهرس واحد بعنوان: "فهرس الأحاديث والحكم والأمثال والأقوال"[73] وهذا أمر لا يُقبَل.

المأخذ السادس: صحيح أنَّ المحقّق قد خدم الكتابَ بفهارسَ جيدةٍ، لكنَّ بقي مُصِرّاً على الإحالة إلى رقم الصفحة مع رقم السطر، مع أنَّ الأسطر غير مرقّمة، لكنَّ الأمر الغريب في منهجه أنَّه قدَّم فهرسَ الأعلام والأمم والقبائل والفِرَق، وفهرس الأماكن والبلدان، وفهرس الأيّام على فهرس الآيات، ثم فهرس الأحاديث والحِكم والأمثال والأقوال.

ومع ما يبدو في منهج رُودُلف زلهايم من غرابة من وجهة نظرنا إلا أنَّه بقي وفيّا لمنهجه – على غير قبول له منّا – في الكتابِ كلّه.

4- منهج عبد الفتّاح محمد الحلو:

لا شكَّ في أنَّ الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو عالِمٌ خبيرٌ بالنحو العربيّ وتاريخه ومسالكه ومسائله، ومحقِّقٌ مدقّقٌ في تحقيق النصّ المخطوط أيّما تدقيق؛ وهذا ما ظهر جَليّاً في تحقيقه كتاب (تاريخ العلماء النحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم) للقاضي المفضّل المتوفَّى سنة 442هـ، فقد أحسنَ قراءة النصّ المخطوط، ودراسته، وتخريج نصوصه بالمقابلة

---

(70) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 39 من دراسة المحقّق.

(71) يُنْظَر على سبيل المثال: المصدر السابق نفسه، ص 22، 28، 349.

(72) يُنْظَر على سبيل المثال: المصدر السابق نفسه، ص 2.

(73) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 409.

والشرح والتعليق والتوثيق على مستوى الكلمة والعبارة والخبر والرواية والمعلومة، لكنَّه مع كلّ هذا الجهد المشكور يمثّل ظاهرة التزيّد والمبالغة في الحواشي التي تشكلّ على أقلّ تقدير ضِعفَ حجم متن الكتاب، فالكتابُ مُثقلٌ بالحواشي والتخريجات والمتابعات التي كان الأفضل التخفّف من بعضِها ليغدو الكتابُ رشيقاً؛ إذ كانَ حريصاً على ذِكر ما استطاعَ الوصول إليه من مصادر ترجمة كلّ عالِمٍ من علماء النحو واللغة، ففي ترجمة المبرِّد أثبت في مصادر ترجمته مصادر استغرقت الصفحة كاملة إلا أربعة أسطر[74]، وفي ترجمة سيبويه استغرق في المصادر وضبط اسمه قرابة صفحتين[75]، واستغرق ما يقرب من صفحتين ونصفٍ في ذكر مصادر ترجمة أبي الأسود الدؤليّ وضبط اسمه[76].

ولعلَّ المنهج الأكثر دقّة أن يُكتفى بذكر أهم المصادر التي عُنيت بالترجمة للنحويّ، ولا سيّما المصادر التي نقل عنها مؤلِّف الكتاب، أو المصادر الكبرى.

وقد كانَ حريصاً على الاستقصاء في تخريج أبيات الشعر، فقد خرَّج بيت الأعشى:

يضمُّ إلى كَشْحَيْه كفّاً مُخضّبا   أرى رجُلاً منهم أسيفاً كأنَّما

من أربعة عشر مصدراً، أوّلها ديوان الشاعر[77]، والأَوْلى الاكتفاء بالإحالة على ديوان الشاعر في مثل هذه الحالة.

لكنَّ من أغربِ ما وقع لعبد الفتاح الحلو التعريف بالبلدان اعتماداً على معجم الأدباء لياقوت الحمويّ من غير التدقيق في تحديد المكان حسب العصر الحديث، ففي ترجمة الزجّاجيّ، ذكر المؤلِّف أنَّه توفِّيَ في طبريّة، فعرَّف المحقِّقُ بها بما نقله عن ياقوت الحمويّ في معجم البلدان، وهو قوله: "طبريّة: بليدة مُطلّة على البحيرة المعروفة ببحيرة طبريّة، وهي في طرف جبل، وجبل الطور مُطِلّ عليها، وهي من أعمال الأردن"[78]، وهذا التعريف صحيح جغرافيّاً في عصر ياقوت الحمويّ في القرن السابع الهجريّ، لكنَّه في الجغرافية الحديثة غير

---

(74) يُنْظَر: القاضي المفضَّل، تاريخ العلماء النحويّين، ص 53 من حاشية التحقيق.

(75) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 90-91 من حاشية المحقّق.

(76) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 164-166 من حاشية المحقق.

(77) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 189 من حاشية المحقّق، وثمة أمثلة أخرى، ص 161، 220.

(78) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 36 مع حاشية المحقّق. وقد وقع في هذا المزلق المنهجيّ، وفي اسم المدنية نفسها عبد المجيد دياب في تحقيقه كتاب: إشارة التعيين، ص 181.

صحيح، فمدينة طبريّة تقع في الشمال الشرقيّ من فلسطين. وهذا يعني أنَّ من منهجيّة التحقيق الحديث للنصوص التعريف بالبلدان والمدن حسب الجغرافية المعاصرة.

5- منهج إبراهيم السامرائيّ:

كانَ المرحوم الدكتور إبراهيم السامرائيّ قامةً شامخةً من قامات اللغة والنحو في العصر الحديث، ما أعملَ فكره وعقله في مجالٍ من مجالات اللغة والنحو إلا أحسنَ فيه باتّزان، وقد جاء تحقيقه كتاب (نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء) لأبي البركات الأنباريّ مثالاً على الإتقان باتّزان، فلا إفراط في مقدّمة دراسته، ولا تفريط، وحواشيه نافعة كاشفة مفيدة، تخرّج وتوضّح وتُضيف، لكنَّه لأمرٍ ما أغفلَ أن يلحق بعمله الفهارس الفنيّة السابرة لأغوار هذا الكتاب المهمّ من كُتب تراجم النحويّين سوى فهرس التراجم، وهي رُكن من أركان التحقيق لا يُعدّ العمل تامّاً إلا بوجودها، وقد أصدر تحقيقه لأوّل مرة سنة 1959م، ثم أعادَ إصداره وطبعه غير طبعة[79] من غير أن يُضيف إليه الفهارس، ومع هذا لاقى التقدير بسبب دقّة قراءته لمخطوطات الكتاب، ووقوفه حيثما يجب مُخَرِّجاً أو موضِّحا أو مُعقّبا أو مُصحّحاً[80].

6- منهج عبد المجيد دياب:

مع أنَّ الدكتور عبد المجيد دياب حقّق بكفاءةٍ واقتدارٍ ومعرفةٍ كتابَ: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين بتقديم دراسة، وتحقيق متن، وإتباع بالفهارس الفنيّة إلا أنَّه انساق إلى بعض الثغرات المنهجيّة في تحقيق نصّ المخطوط. منها أنَّه لم يتنبّه إلى التغيّر الطفيف في الرسم الإملائيّ، فكثيرا ما يوحّد النُّسّاخ رسم الهمزة أو الألف الأخيرة؛ لهذا ينبغي عند تحقيق المخطوط مراعاة الرسم الإملائيّ المعاصر للكتابة العربيّة، ففي ترجمة الجليس النحويّ أثبت ما نصّه "وعلّة أشعار"[81] بالهمزة الفوقيّة، وهي تدل على الفتح، والصواب على العُرف السائد الآن أن تكون الهمزة تحتيّة "إشعار" مع أنَّ الكلمة الأولى غير دقيقة أيضاً في المعنى والدلالة.

---

[79] أصدرت دار المنار – بعد الإصدار الأوّل في بغداد سنة 1959م – في الأردن منه ثلاث طبعات، آخرها سنة 1985م.

[80] يُنْظَر على سبيل المثال: أبو البركات الأنباريّ، نزهة الألبّاء، ص 27، 31، 50، 59، 79، 122، 276، وغيرها من حواشي المحقّق.

[81] يُنْظَر: اليماني، إشارة التعيين، ص 104، ولعلّها غلطة طباعيّة.

وفي ترجمة ابن هشام الأنصاريّ المصريّ أثبتَ كلمة (تلى)[82] بالألف المقصورة مرتين، والصواب أنها بالألف الممدودة.

ويحصل كثيراً في المخطوطات شيء من الاضطراب في إعجام بعضِ الحروف، فيسقطُ النَّقْطُ، أو يرد خطأ، فينبغي أن يصحح بالمقابلة أو بمراجعة المصادر والمعجمات. من ذلك أنَّ المحقّق أثبت في ترجمة الأخفش الأوسط ما نصه: "وكان أخلعَ لا تنطبق شفتاه على أسنانه"[83]، وحار في تخريج كلمة (أخلع) وذكر في الحاشية أنَّ الخلع تحوّل المفصل عن موضعه ، وتعجّب من أنَّها في البغية للسيوطيّ (أجلح)، والصواب أن الكلمة (أجلع)، قال ابن منظور في اللسان: "ورجل أجلع: لا تنضمّ شفتاه على أسنانه"[84]، وهو من الوصف المعروف للأخفش الأوسط في بعض المصادر التي أحال المحقّق عليها في أوّل الترجمة كالإنباه[85]، والبغية[86] في الطبعة المتداولة التي رجع إليها.

ووقع الناسخ في خطأ معرفيّ لم يُنبّه عليه المحقّق حين قال في تتمة التراجم الملحقة في ترجمة الشنوانيّ: "شرح الأجروميّة للشيخ خالد، وشرح الأزهريّة"[87]، والصواب: (شرح الأزهريّة للشيخ خالد – وهو خالد الأزهريّ –، وشرح الآجرّوميّة).

وثمة أمر منهجيّ لافت في هذا التحقيق، يتمثّل في الازدواجيّة الواضحة عند التعريف بالبلدات والمدن، فهو يحدّد المواضع المصريّة بطريقة ممتازة، تنسجم والجغرافية الحديثة، فقد أثبت في ترجمة اليماني للحوفيّ ما نصّه: "من أهل ضيعة من حوف مصر، اسمها شبرا النجة"[88]، فقال في الحاشية معرّفا بـ(شبرا النجة): "ذكر صاحب القاموس الجغرافيّ 22/1 أنَّها وردت بهذا الرسم "شبرا النجة" وفي ابن مماتي والمشترك لياقوت "شبرا البنجة" وفي تحفة الإرشاد "شبرالنجة". وهي من أعمال الشرقيّة، وحُرِّف الاسم فصارت "شبلنجة" لخفة النطق وسهولته، وكانت تابعة لمركز منيا القمح، ولما أنشئ مركز بنها سنة 1913 ألحقت به لقربها

---

(82) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 164، 403.

(83) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 131.

(84) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جلع).

(85) يُنْظَر: القفطيّ، إنباه الرواة، ج 2، ص 39.

(86) يُنْظَر السيوطي، بغية الوعاة، ج 1، ص 590.

(87) يُنْظَر: اليماني، إشارة التعيين، ص 402.

(88) المصدر السابق نفسه، ص 206.

منه"[89]. لكنَّه يخالف منهجه القويم عند التعريف بالمواضع الأخرى، فيكتفي بتعريفها من المصادر الجغرافيّة القديمة، كتعريفه بـ(طبريّة) [90] على نحو ما مرَّ في منهج عبد الفتاح محمد الحلو.

7- منهج حسن الملخ وسهى نعجة:

لعلَّ كتاب (تحفة الأديب في نحاة مُغني اللبيب) للسيوطيّ أكبر كتب تراجم النحويّين من حيث حجم الترجمة لشخصيّاته، وهذا يعني أنَّه الأكثر غزارة بالمادة المعرفيّة العلميّة الموسوعيّة؛ لهذا تشرّفتُ بالاشتراك مع الدكتورة سهى نعجة بتحقيقه ونشره سنة 2005م في طبعة أولى، وسنة 2008م في طبعة ثانية بعد أن استغرقنا العمل فيه خمس سنوات على نسخة مخطوطة غير مُبيّضة من خطّ السيوطيّ نفسه في غالب المخطوط.

والتحقيق مسبوقٌ بدراسةٍ ضافية عن المؤلِّف والمؤلَّف والموضوع والمنهجيّة وما يتّصل بهذا المعالم العامّة من مسائل تفصيليّة، ومتبوعٌ بفهارسَ فنيّةٍ متنوّعة، لكنَّ أهمَّ ما يميزه منهجيّاً وجود فهرس تفصيلي يمثل الموضوعات الجزئيّة مثل: الاسم والنسب، والشيوخ، والتلامذة، والكتب، والمجالس، والأخبار، والمرويات، و... إلخ من المعلومات التي تطرَّق إليها السيوطيّ في الترجمة لكل نحويّ من نحاة مغني اللبيب ، كما يتميّز بوجود إحالة إلى أهم الدراسات الحديثة عن النحويّ المترجَم له إن وجدت عقب مصادر ترجمته، وهو بهذا الصنيع تكملة منهجيّة في تحقيق هذا النوع من الكتب حاول فيه الباحثان المحقّقان الإفادة من إيجابيّات تحقيق هذا الضَّرْب من كتب التراجم، وتجنّب مزالق التحقيق في الإكثار من الحواشي، وتدقيق الروايات رواية روايةً، فلا يُحالُ على المصادر بعد ذكرها في أوّل الترجمة إلا عندما لا نجد المعلومة التي يذكرها السيوطيّ، كما حصل في المعلومات الذي ذكرها عن بعض النحاة نقلاً من معجم الأدباء لياقوت الحمويّ من غير أن نجدها في النشرة المحقّقة منه، وهي تصلح استدراكا نافعاً على تحقيق كتاب معجم الأدباء.

---

(89) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 206 من حواشي المحقّق.

(90) يُنْظَر: المصدر السابق نفسه، ص 181 من حواشي المحقّق.

لكنَّ إشكاليّةَ هذا التحقيق الاعتمادُ على نسخة مخطوطة وحيدة غيرِ مبيّضة أو مدقّقة أو مراجَعة بشكلٍ نهائيّ من المؤلّف؛ لهذا وقعت لنا بعض الهفوات في القراءة؛ لأنَّ السيوطيّ كان حريصاً على جمع أكبر ما يمكن من المعلومات عن النحويّ المترجَم له، فصارت الطبيعةُ المعرفيّة للكتاب موسوعيّةً تحتاج إلى فريق متنوّع الاختصاص من النحو إلى اللغة إلى الشعر إلى الأدب إلى الفقه إلى الحديث إلى التفسير إلى التأريخ إلى البلاغة إلى الأنساب إلى الجغرافية إلى ... إلخ، فكلمة (وفي الطيوريات) كتبت خطأ أحيانا، فقرئت (وفي الطيور بابٍ) لعدم العلم بوجود كتاب الطيوريات وماهيته أيّام تحقيق المخطوط.

منهج تحقيق كتب تراجم النحاة واللغويّين:

من الاحتراس العلميّ التنبيه على ثلاثة أمور مهمة قبل توضيح رؤيتنا في تحقيق كتب تراجم النحويّين واللغويّين.

أوّلها أنَّ ثمة خيطاً من التطوّر والتحديث في الآليات المنهجيّة في تحقيق هذا الضَّرْب من الكتب منذ بضع عشرات من السنين، الأمر الذي يعني ضرورة اسثمار صفة التطوّر التراكميّ.

وثانيها: أنَّ ثمة خصوصيّة في تحقيق أيّ مخطوط تعود إلى طبيعته المعرفيّة؛ لهذا ينبغي تجاوز الآليات المنهجيّة العامة في التحقيق إلى الآليات المنهجيّة الخاصة بكلّ ضرْبٍ معرفيّ على حدة، فتحقيق ديوان شعر يختلف في الصورة التفصيليّة عن تحقيق كتابٍ في النحو مثلاً.

وثالثها: أن يتمَّ اختيار المخطوطات التي يؤدي بذل الجهد في تحقيقها إلى تحقيق منفعة عامة حقيقيّة تفيد أهل الاختصاص، فلا فائدة من تحقيق كتاب لا يضيف إلى الكتب المحقّقة قبله شيئا ذا قيمة؛ ولهذا ينبغي تجاوز عقدة الحماس لتحقيق مخطوط نادر أو الإصرار على تحقيق مخطوطةٍ ما لإرضاء حاجة نفسيّة، أو نيل درجة علميّة أو الافتخار بخدمة التراث، فالعلم نفعيّ في مقصده الأول، ويقع تحديد أهمية الإضافة المعرفيّة في أيّ مخطوط على العلماء الموضوعيّين في مجال اختصاص المادة المعرفيّة للمخطوط.

ويقوم منهج تحقيق كتب تراجم النحاة واللغويّين على الإيفاء بالمتطلبات الآتية:

1- اختيار المخطوط:

بداية، لا مانعَ من تحقيق مخطوطٍ ما بالاكتفاء بنسخة واحدة منه شرط أن تكون وحيدةً مقروءةً إلى حدٍّ كبير بعد التحقّق الصادق من عدم وجود نُسَخ أخرى من المخطوط، فإذا وجِدتْ نسخٌ أخرى من المخطوط يجب بذل الجهد في الحصول على ثلاث نسخ مقروء على الأقل من النسخ المتوافرة مع مراعاة شرط الأقدميّة قدر الإمكان، أو المقابلة والمراجعة من عالِمٍ ثبتٍ أو على صلة بالمؤلِّف، مع أنَّ مخطوطة المؤلّف الأصليّة وحدها تكفيّ للتحقيق حتى مع وجود النسخ الأخرى إذا كانت المخطوطة مقروءة.

ويتطلّب التأكّدُ من وجود النسخ من عدمه الدرايةَ الواسعة بفهارس المخطوطات العربيّة في العالم العربيّ وخارجه، ولا بأسَ من سؤال أهل العلم والخبرة والدراية مع ضرورة الابتعاد عن صفة التقوقع على الذات بالاكتفاء بالبحث داخل بلد واحد، بل داخل مؤسّسة واحدة بحجة صعوبة الحصول على النسخ الأخرى، أو تجاهل وجودها، أو عدم المعرفة بوجودها أصلاً.

2- مواصفات المحقّق:

أهمّ صفات المحقّق الصبر والترويّ والأناة، ثم ضرورة أن يكون على علاقة علميّة وطيدة بالمجال المعرفيّ للمخطوط، فلا يجوز للمتخصص بالنحو التصديّ لتحقيق مخطوط في الطبّ أو الصيدلة مثلاً مع ضرورة الاطلاع الواسع على المكتبة العربيّة بكتبها المتنوّعة عدا أنْ يكون المحقّق قادراً على إخراج المخطوط بلغة سليمة لا أخطاء فيها، ولا سيّما أخطاء الوزن العروضي.

وقد يحسُن أن يتحوّلَ تحقيق المخطوط من عمَلٍ فردي إلى عمل جماعيّ يقوم به فريق متعدّد الاختصاصات يضمّ المتخصّص باللغة إلى جانب المتخصّص بالفقه أو بالحديث أو بالتاريخ أو بالفلسفة أو بما شابه، ولا سيّما إذا كان المخطوط ذا مادّة علميّة متنوّعة

3- دراسة المخطوط:

دراسة المخطوط لها جانبان:

الأوّل: التعريف المفيد بمؤلِّف المخطوط بعد العودة إلى المصادر التي ترجمت له شرط أن يضيء التعريف شخصيّة المؤلِّف من الناحية العلميّة من غير التركيز على دراسة عصر المؤّلف من الناحية السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصادية والثقافيّة، فليس من وَكْد المحقّق دراسة عصر المؤلِّف، بل تقديم ترجمة كافية عن المؤلِّف.

والثاني: دراسة المخطوط نفسه من حيث توثيق نسبته إلى المؤلِّف، ومادتُه العلميّة، ومنهج تأليفه، ومصادره، وأهميّته، وملامح الفرادة فيه، وشخصيّة مؤلِّفه في الطرح والمكناقشة والتوضيح والاختيار، وما شابه، ثم الانتقال للحديث عن المخطوطة أو المخطوطات بوصفها من حيث نوعُ الخطّ، وعدد الصفحات، ومتوسّط عدد الأسطر في الصفحة الواحدة، وتوثيق مكان وجوده مع ضرورة إرفاق ثلاث صور من صور صفحات المخطوط في نهاية الدراسة على الأقل، شرط أن تكون صفحة العنوان وصفحة النهاية منها.

4- قراءة النصّ:

قراءة النصّ من أهم الخطوات الإجرائيّة المنهجيّة في التحقيق، وهي تحتاج معايشة معقولة مع المخطوط للتمكن من قراءته قراءة سليمة وفق المتعارف عليه من اللغة العربيّة في العصر الحديث، برَدّ التسهيل في الهمز إلى تحقيقه، وإثبات همزة القطع مع الحساسية البالغة لما يُقرأ، فقد يكون بيت شعر، أو حديثا، أو آية، أو قولاً، أو مثلاً، أو ما شابه، فكثير من المخطوط العربيّة الألفيّة وما حولها لا تميّز في الكتابة بين هذه الأمور، ولا عيبَ في الاستعانة بقارئ مخطوطات خبير محترف خاصّة إذا كان المحقِّق غير ثابت القدم في العربيّة.

ويرتبط بقراءة النصّ المخطوط التنبّه إلى السقط، أو التكرار، أو الإحالة إلى هامش الصفحة على شكل حاشية مع ضرورة التمييز بين حواشي المؤلِّف أو الناسخ أو المقابِل أو المعلِّق، وهو الأمر الذي قد يتضح بشكل الخطّ غالباً.

5- فنّ المقابلة والإحالات والحواشيّ:

إثبات المقابلة بين النسخ يكون فيما هو ضروريّ مؤثّر فقط، فلا موجب غالبا للنصّ على أنَّ النسخة (س) تسبق الكلمة فيها بالواو، والنسخة (ع) تُسبق الكلمة فيها بالفاء، والنسخة (ك) لا تسبق فيها الكلمة بشيء؛ فهذا الاختلاف من السرعة في الكتابة أو تفشّي الخطّ غالباً، لكنَّ سائر الأشياء كوجود كلمة في نسخة وعدم وجودها في نسخة أخرى يستأهل التنبيه عند المقابلة.

أمّا الإحالة فهي على نوعين: الأوّل منهما يتعلّق بمصادر الترجمة، وهذه المصادر ينبغي أن تكون محدودة وحقيقيّة، فلا موجب لاستقصاء كلّ كتاب ورد فيه اسم الشخصيّة المترجَم لها، بل يكفي الوقوف على أهمها ولا سيّما المصادر التي استقى منها المؤلِّف معلومات ترجمته، ويرتبط بهذا الأمر عدم الحاجة إلى تخريج الروايات والمقابلة بينها، فهذا الأمر يضخّم حجم التحقيق. والنوع الثاني من الإحالة يتعلّق بتوثيق الآيات والأحاديث النبويّة وهو أمر واجب من غير الحاجة إلى التوسّع في مصادر تخريج الحديث، أو الاستطراد إلى مسألة الحُكم على الحديث.

وأمّا الأشعار فلا موجب لتخريجها إلا من الدواوين إذا كانت موجودة، أمّا تخريج الأشعار من الكتب الأخرى فلا ضرورة له في هذا النوع من الكتب؛ لأنَّ الأشعار فيها غالباً للاستئناس والاستزادة.

أمّا الحواشي فهي مِلْحُ التحقيق، لا يستقيم التحقيق بدونها، ويصبح مالحاً لا يستساغ عند الإكثار منها؛ لهذا يحسن أن تكون في الحدّ الأدنى بالاكتفاء بتوضيح كلمة غامضة أو عبارة ملبسة أو التعليق على معلومة لافتة، وفي الأحوال كلّها تظهر في الحواشي مهارةُ المحقّق.

6- فنّ الفهرسة:

الفهرس مفتاح أيّ كتاب، وفي كتب التراجم يجب تنويع المفاتيح بشكل دقيق مضبط بفهرس للأعلام حسب الاسم الأول وآخر حسب اسم الشهرة أو

ربطهما بفهرس واحد مع الإحالة كأن يذكر سيبويه في حرف السين، ويُنص على أنَّه عمرو بن عثمان بن قنبر؛ فيبحث عنه تحت هذا الاسم.

ويحتاج هذا التنوع إلى فهرس للآيات، وآخر للأحاديث النبويّة والآثار، وثالث للأقوال السيارة المشهورة، ورابع للمجالس العلميّة والمناظرات، وخامس للأشعار والأرجاز من غير الفصل بينهما، وسادس لأنصاف الأبيات والشطور المفردة.

كما يحتاج إلى فهرس للمسائل اللغويّة المعجميّة والنحويّة والصرفيّة والصوتيّة والبلاغيّة ترتَّب ألفبائيّا حسب اسم المسألة.

ويمكن عمل فهرس للكتب الواردة في متن النصّ المحقّق، على أنَّ أهم فهرس هو الفهرس التفصيلي الذي يعني تحويل كلّ معلومة في النصّ المحقَّق إلى مدخل فهرسيّ داخل ترجمة كلّ شخصيّة.

أمّا فهرس البلدان والمدن والمواضع والطوائف والمذاهب؛ فلا موجب له في فهرسة هذه الكتب.

المصادر والمراجع:

- أبو البركات الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، ط 3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م.
- أبو البركات الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربيّ، مصر، 1998م.
- أبو الطيّب الحلبيّ، عبد الواحد بن عليّ، مراتب النحويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار نهضة مصر، مصر، 1974م.
- ابن قاضي شُهبة، تقي الدين بن أحمد الأسديّ، طبقات النحاة واللغويّين، تحقيق: محسن غياض، ط 1، مطبعة النعمان، العراق، 1974م.

- ابن قُتيبة، عبدالله بن مسلم، المعارف، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1987م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، نشرة دار صادر، بيروت.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سِيَر أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شُعيب الأرنؤوط، ط 11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
- الزُّبيديّ، محمد بن الحسن، طبقات النحويّين واللغويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار المعارف، مصر، 1984م.
- السيرافيّ، الحسن بن عبدالله، أخبار النحويّين البصريّين، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، ط 1، دار الاعتصام، مصر، 1985م.
- السيرافيّ، الحسن بن عبدالله، أخبار النحويّين البصريّين، تحقيق: محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط 1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1955م.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشرة المكتبة العصريّة، لبنان.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحفة الأديب في نحاة مُغني اللبيب، تحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، ط 2، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م.
- عبد الهادي الفضلي، فهرست الكتب النحويّة المطبوعة، ط 1، مكتبة المنار، الأردن، 1986م.
- القاضي المفضَّل، المفضَّل بن محمد، تاريخ العلماء النحويّين، تحقيق: عبد الفتّاح محمد الحلو، ط 2، دار هجر، مصر، 1992م.

- القفطيّ، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهم، ط 1، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، 1986م.
- محمد إبراهيم الشيبانيّ وأحمد سعيد الخازندار، دليل مخطوطات السيوطيّ وأماكن وجودها، ط 2، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1995م.
- النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، ضبط وتعليق: يوسف علي طويل، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1996م.
- ياقوت الحمويّ الروميّ، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عبّاس، ط 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993م.
- اليغموريّ، يوسف بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، تحقيق: رُودلف زلهايم، ط 1، دار فرانتس شتاينر، ألمانيا، طبع بيروت، 1964م.
- اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّينن تحقيق: عبد المجيد دياب، ط 1، نشر مركز الملك فيصل، السعوديّة، 1986م.